

مفهوم المصنفات المتعددة

The concept of multiple classifiers

نويوة الحاج عيسى*، مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي-الاغواط-

aissahadj225@gmail.com

الدح عبد المالك، مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي-الاغواط-

a.dah@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/10/11 تاريخ قبول المقال: 2025/10/26 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

الملخص:

شهد العالم تطورات تكنولوجية هائلة أعادت تشكيل الواقع بشكل جذري، مما جعل من الضروري التعامل مع هذا التحول، لا سيما في مجال الاتصالات الحديثة، حيث تبرز المصنفات الوسائط المتعددة كجزء رئيسي من هذا التحول. يعكس تطور هذه المصنفات مزيجاً من المعرفة والمهارات التي تتبدع من خلال دمج وتطوير عناصر سابقة على يد مؤلفين متعددين. غالباً ما يجمع منتجو البرامج الرقمية بين الابتكار وأعمال متنوعة لتقديم محتوى بطرق تفاعلية ومميزة. تتطلب عملية إنشاء المصنفات الوسائط المتعددة مهارات دقيقة، حيث يتعين على المنتجين اختيار الموارد وتحديد الطريقة الأمثل لتنظيمها وعرضها. لكن الطبيعة المعقدة لهذه المصنفات تضيف تحديات بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، إذ قد تشمل حقوق مؤلفي النصوص، برامج الإعلام الآلي، قواعد البيانات، الموسيقى، الصور الثابتة والمتحركة، وحتى حقوق فناني الأداء. ويطالب هؤلاء المؤلفون بحقوقهم الكاملة أو الجزئية بناءً على المساهمات التي قاموا بها. وبالرغم من أن قانون براءة الاختراع قد ينطبق على بعض منتجات المصنفات الوسائط المتعددة، إلا أن تطبيقه يبقى محدوداً ومثيراً للجدل. إلى جانب ذلك، تلعب الأسرار التجارية دوراً بارزاً في حماية برامج الإعلام الآلي والمكونات المتعلقة بالمنتجات الوسائط المتعددة، حيث يتم تأمين هذه البرامج باستخدام حماية حقوق المؤلف والأسرار التجارية. ومع الانتشار العالمي المتسارع للتكنولوجيا الحديثة، أصبحت المصنفات الوسائط المتعددة أكثر عرضة للانتهاكات والسرقات بسبب صعوبة السيطرة على الشبكة العالمية. الأمر الذي يفرض على أصحاب الحقوق والدول، سواء منفردة أو مجتمعة، اتخاذ إجراءات حازمة لضمان الحماية القانونية لهذه المصنفات. وللتعريف بها ولا تقتصر هذه الجهود على تطبيق القواعد القانونية فحسب، بل تمتد إلى الابتكار في تطوير أنظمة الحماية لضمان الحفاظ على الحقوق في ظل العولمة التقنية المتزايدة.

الكلمات المفتاحية: حق المؤلف؛ حقوق مجاورة؛ مصنف رقمي؛ ملكية فكرية؛ وسائط متعددة؛ .

Abstract:

The world has witnessed tremendous technological developments that have radically reshaped reality, making it necessary to address this transformation, especially in the field of modern communications. Multimedia works are a key part of this transformation. The development of these works reflects a combination of knowledge and skills created by the

integration and development of previous elements by multiple authors. Digital software producers often combine innovation and diverse works to deliver content in interactive and distinctive ways. The process of creating multimedia works requires precise skills, as producers must select resources and determine the best way to organize and display them. However, the complex nature of these works poses challenges regarding intellectual property protection, as they may include the rights of authors of texts, software, databases, music, still and moving images, and even the rights of performers. These authors claim full or partial rights based on the contributions they have made. Although patent law may apply to some multimedia products, its application remains limited and controversial. In addition, trade secrets play a prominent role in protecting software and multimedia product components, which are secured using copyright and trade secret protection. With the rapid global spread of modern technology, multimedia works have become more vulnerable to infringement and theft due to the difficulty of controlling the World Wide Web. This requires rights holders and countries, individually or collectively, to take decisive action to ensure the legal protection of these works. These efforts are not limited to the application of legal rules alone, but also extend to innovation in developing protection systems to ensure the preservation of rights in light of increasing technological globalization.

Key words: Neighboring rights; Intellectual property; Digital work; Multimedia.

المقدمة:

ازدادت أهمية الدول في مجال الملكية الفكرية بشكل ملحوظ بسبب التطور الكبير في المجالات التقنية، وتزايد حركة المبادلات التجارية، وظهور المنافسة التجارية. هذه العوامل أثارت العديد من القضايا التي تتطلب تعديل هيكله الاقتصاد الوطني وإعادة صياغة التشريعات القانونية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية بهدف حماية حقوق المبدعين ومنتجاتهم المادية والمعنوية. وعلى وجه الخصوص، احتلت قضايا الملكية الأدبية والفنية مكانة بارزة بسبب قيمتها المرتفعة ودورها المهم في الاقتصاد الدولي، الأمر الذي دفع إلى توفير وسائل فعالة لحماية حقوق المؤلفين والمبدعين، مما يعود بالنفع على الدولة والأفراد المبدعين على حد سواء، على مدى العقود الماضية شهد العالم توسعاً متزايداً في استخدام تقنيات المعلومات، والتي لعبت دوراً كبيراً في إدارة مختلف جوانب المجتمع، ومع ظهور تقنيات أكثر تعقيداً مثل برامج الحاسوب وقواعد البيانات وأنظمة الوسائط المتعددة التي تعتمد على الترميز والتفاعلية، أصبحت الحاجة ملحة لابتكار تشريعات قانونية قادرة على التعامل مع هذه التطورات التكنولوجية، لذا كان من المهم أن يتكيف المشرعون مع هذا التطور لضمان فعالية النصوص القانونية والتنظيمية التي تحكم مجالات التكنولوجيا الرقمية والوسائط المتعددة بسبب الطبيعة الرقمية لهذه المصنفات التي تخضع مبدئياً لحقوق المؤلف، ظهرت تحديات قانونية تستدعي إيجاد حلول مناسبة من قبل الفقه القانوني، حل هذه الإشكاليات يساهم في وضع نظم قانونية واضحة لحماية تلك الحقوق، مما يسمح بإرساء أسس قانونية فعالة للحماية على سبيل المثال، في الجزائر تناولت التشريعات مثل القانون رقم 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة جميع المسائل القانونية المتعلقة بالتطورات التقنية، بما في ذلك حماية برامج الحاسوب وقواعد البيانات كجزء من المصنفات المحمية، هذا القانون فتح المجال لحماية هذه العناصر ضمن إطار قانوني مستند إلى حقوق المؤلف، مما يعزز استخدام التكنولوجيا والاستفادة منها بشكل

آمن وفعال للجميع وللتعريف بها طرح تساؤلات: مامفهوم المصنفات المتعددة الوسائط؟ ولمعرفة مفهومها نتطرق إلى تعريفها، وأنواعها، وخصائصها وفي الأخير الى طبيعتها القانونية.

المبحث الاول: مفهوم المصنفات المتعددة الوسائط:

وهي واحدة من انتاجات التكنولوجيا الحديثة التي تتميز بتطور نوعي في مجال تقديم المحتوى، ورغم أن أساس فكرة الوسائط المتعددة لا يختلف جوهرياً عن التصنيفات التقليدية مثل الكتب والدوريات والقطع الموسيقية أو اللوحات الزيتية، إلا أنها تتميز بتحول الحامل الورقي الذي يُسجل عليه المحتوى إلى حامل رقمي، هذا التحول جعل الوسائط المتعددة ابتكاراً حديثاً ذو تأثير عالمي، ورغم ذلك لم يتم التوصل إلى تعريف دقيق وشامل لها حتى الآن¹.

المطلب الاول: التعريف بمصنف الوسائط المتعددة:

فقد شهد هذا المجال تطوراً سريعاً في التكنولوجيا الحديثة في البداية، اقتصر مفهوم الوسائط المتعددة على الجمع بين النص والصورة والصوت في وسيط واحد مثل الأقراص المضغوطة (cd-rom) ومع مرور الزمن، أصبحت هذه الوسائط تمثل ظاهرة اقتصادية، سياسية وثقافية ذات أهمية كبيرة، وقد تعددت محاولات تعريفها بناءً على اختلاف مصادر التعريف.

لذلك، سيتم تناول التعريف اللغوي للوسائط المتعددة، ثم التعريف الاصطلاحي.

الفرع الاول: التعريف اللغوي:

نجد أن مصطلح "الوسائط المتعددة" ملتي مديا (multimedia) كلمة انجليزية تستند إلى مكونين لغويين: كلمة "Multi" التي تعني متعددة، وكلمة "Media" التي تشير إلى وسائل الإعلام مثل الصحافة والتلفاز والإذاعة، بناءً عليه، يستخدم هذا المصطلح للدلالة على الاستفادة من كافة الوسائل المعلوماتية عند التعامل مع الحاسوب، وهي تطلق على كل ما ينطوي على معلومة تذاغ او تنشر على الناس كمرحلة أولى، فتتناقل بين الأفراد وتتبادلها الألسنة فتنتشر بصورة اكبر².

أما كلمة "الوسائط" فهي تعني استخدام الأجهزة المخصصة المرتبطة بالحاسوب مثل أجهزة الصوت والصورة أو الأفلام بشكل متكامل ومتربط لتحقيق الفعالية في عمليات التدريس والتعليم³.

يتضح من ذلك أن الوسائط المتعددة تجسد دمجاً لمكونات تقنية تسهم في تقديم محتوى تعليمي أو معلوماتي بطرق مبتكرة وأكثر تفاعلاً، ما يجعلها أحد العناصر البارزة في العصر الرقمي الحديث.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي:

تشهد المصطلحات المرتبطة بموضوع الوسائط المتعددة تعددية في التعريفات، حيث تختلف هذه التعريفات بحسب المصادر التي تعتمد عليها، سواء كانت مصادر فقهية أو تشريعية وقانونية.

01- لدى الفقهاء : فيما يتعلق بمفهوم الوسائط المتعددة، وردت مجموعة من التعريفات التي تسلط

الضوء على طبيعة الوسائط من جوانب متعددة.

بعض الفقهاء قد حددوا هذا المصطلح وفق العناصر الأساسية التي تميزه، وذلك من خلال الإشارة إلى دمج الصوت والموسيقى والنصوص والصور بشكل تفاعلي، كما اعتُبر أن التفاعلية تمثل صلب جوهرها، إذ تسمح بتقديم محتويات ومعارف للمستخدمين بصورة منظمة وشاملة.

ومن بين التعريفات المقترحة، نجد أن الوسائط المتعددة قد عُرِفَت كأداة تجمع بين النصوص المكتوبة والرسوم المبتكرة والصور الثابتة والمتحركة، فضلاً عن الأصوات المسموعة والمقاطع المرئية، والتي يتم تخزينها عادةً على دعائم الكترونية مثل الأقراص المدمجة. وكل هذه العناصر يمكن عرضها بسهولة على شاشات الحاسوب.

فقد عرفها جانب من الفقه: "بأنها منتج يقدم خدمة للمستخدمين بان تربط لهم بين النص والصوت والصورة (الثابتة أو المتحركة) في آن واحد في شكل قرص (cd.rom) أو قرص مدمج متفاعل (cdi) بصرف النظر عن تنوع الغرض منه والذي قد يكون للتسلية أو للاتصال أو للترويج أو لصفة تجارية"⁴.

وعرفوها بأنها: عبارة عن مجموعة من الهيئات المختلفة لنقل المعلومات التي يمكن ان تترافق مع النصوص لشرحها أو توضيحها أو لتزويد من فهمها، ويمكن ان تكون هذه الوسائط مرئية مثل مقاطع الفيديو والفلاش والجافا ونحوها، أو مسموعة مثل مقاطع الصوت كتلاوة القرآن الكريم، ويمكن ان تكون مختلطة تجمع ما بين المرئية والمسموعة"⁵.

بينما عرفها جانب آخر من الفقه بأنها: "ذلك المصنف الذي يجمع أكثر من عمل إبداعي واحد بقصد تقديم المعلومة في صورة نص أو صوت أو صورة ويمكن قراءته باستعانة بآلة (واسطة) معينة قراءة مرئية أو مسموعة (بصرية، أو سمعية أو سمعية بصرية)"⁶.

تقنياً: تُعرّف الوسائط المتعددة بأنها منتج إبداعي يجمع نصوصاً مكتوبة مع صور ثابتة أو متحركة وأصوات تُعرض عبر أقراص مدمجة أو منصات تفاعلية.

ويرى الباحثان في ميدان الوسائط المتعددة شابمان chabman and chabman في كتبهما الوسائط المتعددة الرقمية أن الوسائط المتعددة هي: جمع اثنين أو أكثر من الوسائط المقدمة في شكل رقمي بحيث يتم دمجها بما يكفي لعرضها عبر واجهة واحدة، أو يتم معالجتها بواسطة برمجية حاسوبية واحدة" فهذا التعريف يعزز البعد التقني للوسائط المتعددة، بمعنى التوافق أو التزامن في استعمال أكثر من وسيط الكتروني في الحاسوب، فالوسائط المتعددة لا يمكن لها ان تعمل ال مع جهاز الحاسوب الذي تتوفر فيه تقنية Cdi.cd. dvd.rom وغيرها⁷.

02- في التشريع القانوني من منظور القانونيين: تُعرّف الوسائط المتعددة كوسيلة تهدف إلى تحسين فهم النصوص ووضعها في سياق أكثر وضوحاً، وقد قُدِّم تفسير شامل لهذا المفهوم عبر الإشارة إلى استخدام الوسائط المرئية والمسموعة، مثل مقاطع الفيديو والفلاش و الجافا، أو الصوتية كالتلاوات القرآنية، وأحياناً في صورة مزدوجة تجمع بين هذين النوعين لتقديم تجربة تفاعلية متكاملة للمستخدم.

إضافة إلى ذلك، تعتبر الوسائط المتعددة نظامًا موحدًا ينقل المعلومات باستخدام هيئات مختلفة ومتزامنة، مما يجعلها أداة أساسية تُوظف في المجال التربوي والثقافي لتحسين التفاعل بين المستخدمين والمحتوى الرقمي المقدم لهم.

في سياق التشريعات القانونية المختلفة، تتجلى أهمية تعريف المصنفات ذات الوسائط المتعددة على الرغم من المحاولات العديدة لتحقيق تعريف شامل لهذا النوع من المصنفات، فإن هذه التعاريف غالباً ما تكون مقتضبة وتفتقر إلى التحديد الدقيق.

يمكننا، على سبيل المثال، الإشارة إلى التشريع الفرنسي ففي المرسوم التنفيذي رقم 93-1429 بتاريخ 31 ديسمبر 1993 المتعلق بالإيداع القانوني في المادة 21 على أنه "كل وثيقة التي تجمع دعامين أو أكثر تخضع لواجب الإيداع".

فقد قدم تعريفاً للوسائط المتعددة على أنها وثيقة تجمع بين النص والصوت والصورة، هذا المرسوم يُظهر الجهود المبذولة لتعريف المصنف بشكل يتيح للمشرع الفرنسي التعامل مع جوانب مختلفة من الوسائط المتعددة . وتناولتها المادة الثانية من التوجيه الأوروبي 7/97 المتعلق بحماية المستهلك في العقود التي تتم عن بعد المقصود بالدعامة أو الوسيط بأنها كل أداة تسمح للمستهلك بتخزين المعلومات التي توجه إليه شخصياً على نحو يمكن معه الرجوع إليها بسهولة مستقبلاً خلال فترة زمنية تتواءم مع الأغراض التي من أجلها تم توجيه هذه المعلومات، وتسمح بإعادة نسخ هذه المعلومات نسخة مطابقة لتلك التي تم تخزينها⁸ .

وعلى صعيد مماثل، صدر في عام 1994 محضر "Théry"، الذي شدد على الطرق السريعة للاتصال، حيث عرف الوسائط المتعددة بأنها مجموعة من الخدمات التفاعلية التي تعتمد الدعامة الرقمية لتصميم وبث البيانات بمختلف أشكالها، سواء النصوص أو الصور الثابتة والمتحركة، بالإضافة إلى الأصوات⁹ . هذا التصور يؤكد التداخل العميق بين التكنولوجيا والإبداع فيما يخص الوسائط المتعددة.

ولقد اقترحت لجنة مصطلحات الاتصالات اللاسلكية الفرنسية تعريف مصطلح الوسائط المتعددة كصفة يقصد بها: كل ما يجمع بين أنظمة عديدة لتقديم المعلومات على غرار النصوص ، الأصوات والصور¹⁰ .

أما في السياق الجزائري، فقد أثارت التشريعات قضايا متعلقة بحماية حقوق المؤلف والحقوق الأدبية والفنية للمصنفات، وسط غياب تعريف دقيق للمصنفات الوسائطية المتعددة .

فعلى مستوى التشريع الجزائري يلاحظ أن الأمر 03-05 لم يتضمن تعريفاً محدداً لها¹¹، كما أنه لم يورد ها ضمن المصنفات المشمولة بالحماية بنص المادة 04 منه، لكن ذلك لا يعنى عدم إمكانية حمايتها بموجب هذا القانون فعبارة : تعتبر على الخصوص كمصنفات ادبية او فنية محمية" جاءت على سبيل المثال لا الحصر، لذا تبقى حمايتها امرا ممكنا وضروريا، خاصة وانه اقر لها من خلال المرسوم التنفيذي رقم: 98-257 المؤرخ في 26 اوت 1998 المتعلق بضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات انتانت واستغلالها بان صفحة الواب هي صفحة متعددة الوسائط وتسمى نصوص متعددة¹² .

- يتضح أن عدم وجود تعريف قانوني شامل للمصنفات ذات الوسائط المتعددة لا يعني حرمانها من الحماية القانونية، إذ تعتبر جزءاً من النطاق الأوسع للمصنفات الأدبية والفنية المحمية بموجب التشريعات الوطنية والدولية، هذا يتطلب مستقبلاً المزيد من الجهود التشريعية للوصول إلى تعريف أكثر دقة وشمولية لهذه المصنفات في ظل التوسع التقني السريع.

في المجمل، تتفق كافة التعريفات الفقهية والتشريعية على أن الوسائط المتعددة تمثل الدمج المنهجي لمجموعة من العناصر السمعية والبصرية والتفاعلية بهدف تقديم معلومات ومعارف بطريقة شاملة ومبسطة.

المطلب الثاني: أنواع مصنفات الوسائط المتعددة:

تُعتبر مؤلفات الوسائط المتعددة أعمالاً فكرية حديثة تُقدّم بطريقة رقمية مبتكرة، تضم مزيجاً من الصور، النصوص، والأصوات، سواء كانت الصور ثابتة أو متحركة، هذه الوسائط تعرض أو تُبث عبر دعائم رقمية تتنوع بين مادية وغير مادية ..

الفرع الأول: الدعائم المادية تبث عن طريقها المصنفات:

تشمل الأقراص المضغوطة، الأقراص التفاعلية، وأقراص الفيديو، تُفصل كالتالي:

01- الأقراص المضغوطة (CD-ROM): القرص المضغوط يُدمج الصوت، النص، الصور الثابتة والفيديو، ويستخدم بواسطة الحاسوب، أُتيح لأول مرة بواسطة شركة "Philips" في عام 1985 يشبه الأقراص الموسيقية ذات الذاكرة الميثة، حيث لا يمكن تعديل محتوياته، لكنه سهل القراءة بفضل توجيهاته البسيطة التي تسمح بالتنقل من نقطة إلى أخرى ضمن البرنامج المعروض، على مدى عشر سنوات أصبح هذا النوع من الأقراص شائع الاستخدام .

02- القرص التفاعلي (CD-I): يشبه القرص المضغوط إلى حد كبير لكنه يتميز بإمكانية وصله بجهاز التلفاز، طُرح في الأسواق عام 1991 من قبل شركتي "Sony" و"Philips"، ويوفر ألعاب الفيديو، برامج تفاعلية ومهنية¹³.

03- القرص الرقمي للفيديو (Digital Video Disc - DVD): أُنتج عام 1996، ويتميز بقدرته على تخزين فيلم سينمائي كامل وأكثر على قرص واحد مع إمكانية التسجيل عليه مرة أخرى، مما يجعله الخيار الأفضل لتقديم محتوى الوسائط المتعددة مقارنة بالأسرطة التقليدية¹⁴.

الفرع الثاني: دعائم غير مادية تبث عن طريقها المصنفات:

تشمل الأنظمة الشبكية مثل "مينيتل" والإنترنت، وتوضّح كالتالي:.

-مينيتل (Minitel): يعد واحداً من الأجهزة الأكثر شهرة التي تتيح الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات مباشرة عبر الشبكة، أُطلقت أول نسخة منه في فرنسا عام 1980 بواسطة المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، يوفر العديد من المحتويات مثل المعلومات المالية والإعلانات وغيرها في شكل أكشاك رقمية¹⁵.

- الإنترنت (Internet): شبكة إعلامية تربط بين ملايين الحواسيب حول العالم، وتُمكن من تبادل

الاتصالات الشخصية، المهنية والتجارية، نشأت كأنظمة اتصال مستقلة وضعتها وزارة الدفاع الأمريكية لربط الباحثين بهدف تبادل المعلومات العلمية، لكنها تطورت لتصبح وسيلة شائعة يستخدمها الجمهور لجميع أنواع الاتصال، تُعتبر شبكة الإنترنت قلب الاقتصاديات الحديثة لما تؤديه من دور حيوي في تسهيل الوساطة وتقريب وجهات النظر بين الدول والمواطنين¹⁶.

المبحث الثاني: خصائص مصنف الوسائط المتعددة وطبيعتها القانونية

المطلب الأول: خصائص المصنفات متعدد الوسائط ومكوناتها

تظهر التعريفات السابقة للوسائط المتعددة أنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن غيرها من المصنفات الأخرى، من أبرز هذه الخصائص.

الفرع الأول: خصائص المصنفات متعدد الوسائط

01- الترقيم (La Numérisation): يشير إلى عملية معالجة جميع المعلومات المراد تضمينها في

تصنيف الوسائط المتعددة بشكل رقمي، بحيث يتم تحويلها من الشكل المعلوماتي التقليدي إلى الشكل الرقمي اعتماداً على لغة الأرقام الثنائية (الصفر والواحد) يتم ذلك بواسطة جهاز إلكتروني يُعرف بالمفاضل والتكامل العددي الإلكتروني، يقوم هذا الجهاز بتحويل كافة المعلومات إلى أرقام، الأمر الذي يسهل تخزينها بطريقة يمكن للحاسب الآلي فهمها وتحليلها تلقائياً ليحولها إلى حروف وكلمات وصور ولوحات تظهر على شاشة الحاسوب بشكل يتطابق مع الأصل المادي الذي أخذت منه. وتشمل عملية الترقيم الأصوات والصور، سواء كانت متحركة أو ثابتة والنصوص، مما يتيح دمجها معاً لتكوين مصنف وسائط متعددة متكامل¹⁷.

02- الدمج (L'intégration): يُعد الدمج بين محتويات تصنيف الوسائط المتعددة أحد السمات البارزة لها، ويتمثل في الجمع والمزج التلقائي بين عناصرها المختلفة بأسلوب فني احترافي. يتيح هذا الدمج للمستخدم استغلال جميع المحتويات في وقت واحد والتنقل بينها بحرية وفقاً لخياراته واحتياجاته.

ان الخاصية المميزة لمصنفات الوسائط المتعددة تكمن في قدرتها على دمج المحتويات المختلفة في إطار واحد، وهو ما يميزها عن الأنواع الأخرى من المصنفات التي تشتمل على أكثر من محتوى بشكل مستقل، مثل المصنفات السمعية البصرية التي تجمع بين الصوت والصورة أو النص والصوت أو النص والصورة. ففي حين تعتمد المصنفات السمعية البصرية على خاصية "الضم" للتعبير عن العلاقة بين المحتويات، تقوم مصنفات الوسائط المتعددة على خاصية "الدمج"، مما يجعلها أكثر تكاملاً وانسيابية في تقديم المحتوى، بالرغم من تنوع محتويات مصنف الوسائط المتعددة، والتي تشمل النصوص المكتوبة، الصور الثابتة والمتحركة، الأصوات وغيرها من العناصر، فإن هذه المحتويات تُدمج جميعها على دعامة واحدة، سواء كانت قرصاً ممغنطاً عادياً أو قرصاً مدمجاً تفاعلياً أو قرصاً بصرياً.

هذا النهج في تقديم المحتوى يتيح للمستخدم استعراض كامل المواد دفعة واحدة وفي ذات الوقت، دون

الحاجة إلى التبديل بين وسائل عرض مختلفة وبالتالي، تتمحور خصوصية مصنف الوسائط المتعددة حول تقديم المحتويات المتنوعة بشكل موحد على دعامة واحدة وليس تعدد وسائل العرض .

03- التفاعلية: فهي تُعد العامل الأهم والأكثر أهمية في مصنفات الوسائط المتعددة، حيث تمثل جوهر هذه المصنفات وأحد أبرز ركائزها العملية، تقوم هذه الخاصية على منح المستخدم القدرة على التحكم في تدفق المعلومات المعروضة بصورة رقمية، مما يعزز حرية الاختيار وتحديد ما يتناسب مع احتياجاته واهتماماته، هذا التفاعل الفريد يمنح المستخدم إمكانية التنقل بين المعلومات بطريقة ديناميكية حسب رغباته، وهو ما يفتقر له المصنفات التقليدية الأخرى، مثل المصنفات السمعية البصرية، يمكن مصنف الوسائط المتعددة المستخدم من اختيار أي محتوى من محتوياته المتنوعة، مثل النصوص والصوت والصور الثابتة أو المتحركة، للاطلاع عليها واستخدامها .

علاوة على ذلك، يمكن للمستخدم تشغيل أكثر من موضوع في آن واحد والاستفادة منه بأسلوب مستقل، دون الحاجة إلى الانتقال المتعاقب بين المواضيع بشكل زمني مستمر، وهذا ما يساهم في توفير تجربة استخدام مرنة ومتكاملة.

الفرع الثاني: مكونات المصنف متعدد الوسائط

كما أشرنا سابقاً، يعتمد مصنف الوسائط المتعددة على عملية دمج رقمي تجمع بين عدد من المصنفات المختلفة، حيث يخضع كل منها لنظام حماية مستق، لذا سنستعرض فيما يلي أبرز العناصر التي تُكوّن هذا النوع من المصنفات، والتي تشمل ما يلي:

01- الصور الرقمية: تعد الصور الرقمية من العناصر الأساسية التي تشكل مصنف الوسائط المتعددة، ويقصد بها جميع الصور الثابتة والمتحركة، إضافة إلى الصور المُصنّعة من قبل المنشئ المعلوماتي، يمكن للمنشئ إنتاج صور جديدة أو تعديل الصور المسطحة لجعلها ثلاثية الأبعاد ومتحركة، بحيث يتحول العالم الواقعي إلى عالم تخيلي افتراضي، هذه الصور تمر بعملية معالجة رقمية يتم خلالها تحويلها من الشكل المعلوماتي إلى صيغة رقمية قابلة للفهم بواسطة الكمبيوتر، هذا يتيح دمجها مع أنواع أخرى من المحتوى بأسلوب متناغم يُبرز التجانس في المنتج النهائي.

02- النصوص الرقمية: النصوص الرقمية هي تلك التي تُنتج باستخدام عناصر مختلفة عن تلك المستخدمة في النصوص التقليدية، تتميز النصوص الرقمية ببنيتها التخيلية داخل واقع افتراضي يعرف بالواقع الرقمي، كما تمثل هذه النصوص النسخة المحورة للنصوص التقليدية، بحيث يتم تحويلها إلى صياغة رقمية باستخدام لغة الأرقام الثنائية، الهدف من هذا التحويل هو السهولة في تخزينها ومعالجتها بطريقة تجعل الكمبيوتر قادراً على قراءتها ودمجها مع العناصر الأخرى داخل مصنف الوسائط المتعددة.

03- المصنفات السمعية البصرية: تعتبر المصنفات السمعية البصرية مكوناً مهماً في مصنف الوسائط

المتعددة، وهي تشمل الأعمال الأدبية والفنية التي يتم إعدادها لتكون قابلة للمشاهدة والسمع في الوقت نفسه، مثل الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية، تُدمج هذه المصنفات ضمن العالم الرقمي باستخدام لغة الأرقام الثنائية، مما يجعلها جزءاً من إطار إبداعي ذي طابع ثقافي وترفيهي.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لمصنفات الوسائط المتعددة:

فقد أثارت جدلاً كبيراً بين الفقهاء في محاولة تحديد الإطار القانوني المناسب لحمايته بمقتضى حقوق المؤلف، تتوزع هذه المحاولات إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية.

الفرع الأول: اعتباره مصنفاً جماعياً¹⁸:

تعدّ مصنفات الوسائط المتعددة نوعاً من الإبداع الرقمي الذي يجمع بين مجموعة مختلفة من عناصر البيانات مثل النصوص، الصور، الصوتيات والفيديوهات، في إطار استخدام تقنيات تفاعلية ومتقدمة هذا الدمج بين العناصر يتطلب تعاوناً بين أكثر من شخص، مما دفع بعض الباحثين إلى تصنيف الوسائط المتعددة كمصنف جماعي، وتعرى هذه الفكرة إلى أن إنشاء مصنف الوسائط المتعددة لا يتم إلا بمبادرة فرد أو جهة اعتبارية، يتولى نشر المصنف باسمه وتحت إدارته عند اكتمال العمل الذي نتج عن مساهمة متعددة الأطراف، ومع ذلك يُنتقد هذا الاتجاه لتسببه في التباس بين مفهوم الدمج في المصنف الجماعي ومفهوم الدمج في الوسائط المتعددة نفسها.

فالدمج في الوسائط المتعددة يمثل عملية تقنية تضمن اندماج العناصر لتشكيل المنتج النهائي، أي أنه ضرورة وجودية للمصنف نفسه ولا يمكن الاستغناء عنها.

أما في المصنف الجماعي، فإن دمج الأعمال الإبداعية للمشاركين هو نتيجة قانونية تحددها التشريعات التي تنظم حقوق المؤلف، وهو ما يختلف منهجياً عن عملية الدمج التقنية المذكورة .

إضافة إلى ذلك، فإن ما يميز المصنفات الجماعية هو استحالة فصل مساهمات الأفراد المشاركين فيها، مما يجعل العمل النهائي كياناً موحداً لا يمكن تجزئته.

وعلى النقيض، يذهب غالبية الفقه إلى أن العناصر المكونة للمصنفات متعددة الوسائط يمكن أن تخضع للحماية إذا كانت تمتلك استقلالية من حيث كونها مصنفات قابلة للحماية، بشرط أن تكون جديدة بذلك الاعتراف القانوني.

لذلك، يمكن أن تتمتع العناصر المستقلة بحماية خاصة منفصلة عن حماية المصنف الكامل للوسائط المتعددة، هذا النهج يعكس العرف السائد في قوانين حقوق المؤلف التي تولي اعتبارات دقيقة لمسألة الاستقلالية والاعتراف الإبداعي داخل المنتجات المعقدة¹⁹.

يرى بعض الفقهاء أن إنشاء مصنف الوسائط المتعددة يتطلب مساهمات متعددة من أشخاص مختلفين، مما يجعله يُصنف كمصنف جماعي، تُدار عملية نشره من قبل شخص طبيعي أو معنوي تحت

مطلته. ومع ذلك، يُنتقد هذا الاتجاه بسبب الالتباس بين مفهوم الدمج الجماعي ومفهوم الدمج الفني-التقني للوسائط المتعددة.

الفرع الثاني: اعتباره مصنفًا سمعيًا-بصريًا²⁰:

يذهب فريق من الفقه القانوني إلى تصنيف مصنف الوسائط المتعددة تحت فئة المصنفات السمعية البصرية، مستندًا إلى تشابه الخصائص بينهما، إذ يتضمن المصنف السمعي البصري عناصر متعددة مثل الصوت، والصورة، والكتابة، وهو ما يجعل المصنفات السمعية البصرية شبيهة إلى حد كبير بمصنفات الوسائط المتعددة، إلا أن هذا الرأي قد تعرض لانتقادات واسعة²¹، حيث يُنظر إليه على أنه يخلط بين مفاهيم المصنفين بصورة تُحدث لبسًا يصعب استيعابه، كما يتضمن هذا الطرح الإيحاء بأن المصنف السمعي البصري يمكن أن يتحول تقنيًا ليجمع بين النص والصوت والصورة جميعها في آن واحد بطريقة مشابهة لمصنف الوسائط المتعددة²².

على الرغم من ذلك يتميز مصنف الوسائط المتعددة عن المصنفات السمعية البصرية بمجموعة من الخصائص الأساسية، إذ يقوم على الدمج المتكامل بين النصوص والصوتيات والصور الثابتة والمتحركة بفضل تقنيات متقدمة ذات طابع تفاعلي غير محدود، وتوظيف بيانات رقمية شاملة.

في المقابل يعتمد المصنف السمعي البصري على الجمع والضم بين مكوناته بطريقة تقليدية دون تحقيق مستوى الدمج والتفاعل الذي يميز مصنف الوسائط المتعددة، وبالتالي يمكن القول إن هناك فرقًا جوهريًا بين الجمع البسيط للصوت والصورة وبين عملية الدمج الشاملة والمتقدمة التي تشمل النصوص والصوتيات والصور في سياق تفاعلي، علاوة على ذلك يتمتع مصنف الوسائط المتعددة بوسط رقمي محوري يسمح بتقسيم وتخزين البيانات والمعلومات جميعها، وهو ما يمنحه القدرة على دعم استخدام الأشكال المختلفة بطرق متكاملة بعيدًا عن النهج التقليدي التتابع الخطي المميز للمصنفات السمعية البصرية، هذا يجعل مصنف الوسائط المتعددة يتيح للمستخدم التنقل بحرية ضمن فضاء المعلومات بطريقة غير خطية وغير تسلسلية، وهو ما يمنحه تفرّدًا واضحًا بالمقارنة مع المصنفات السمعية البصرية. وفي حكم صدر عن محكمة نانثير بتاريخ 26 نوفمبر 1997، أشارت المحكمة إلى القصور الواضح في المصنف السمعي البصري عندما يتعلق الأمر بالخاصية التفاعلية التي تمثل جزءًا جوهريًا من مصنف الوسائط المتعددة، وأكدت المحكمة أن الطبيعة النمطية الخطية والتسلسل المنظم للمصنف السمعي البصري تتعارض تمامًا مع مفهوم التفاعلية، التي تسمح للمستخدم بالإبحار عبر فضاء المعلومات وتحديد الخيارات وفقًا لتفضيلاته الشخصية²³.

بناءً على ما تقدم، يمكن اعتبار المصنف السمعي البصري جزءًا داخليًا من البنية التي تشكل مصنف الوسائط المتعددة، إلا أنه لا يجوز قانونيًا أو تقنيًا التعامل مع مصنف الوسائط المتعددة بوصفه مجرد امتدادٍ أو شكلٍ من أشكال المصنفات السمعية البصرية في مجملها.

الفرع الثالث: اعتباره من مصنفات الحوسبة الالكترونية

01 - مصنف الوسائط المتعددة برنامج حاسب آلي:

تُعدُّ مصنفات الوسائط المتعددة جزءًا من برنامج الحاسب الآلي، حيث يُضفي هذا الجانب وصفًا قانونيًا يتضمن كونها عنصرًا أساسيًا في تشكيلها، تمثل الوسائط المتعددة، التي تُجمع فيها نصوص وصور وأصوات ثابتة ومتحركة، تطورًا وظيفيًا للبرامج، فبينما تُعتبر الوسائط في جوهرها مجموعة من المصنفات المتنوعة السابقة، فإنها بدون البرنامج تبقى غير قادرة على الحركة، وبالتالي، يُعتبر البرنامج الأداة التي تُتيح التفاعل بين وسائل التعبير المختلفة الموجودة ضمن الوسائط المتعددة²⁴.

إلا أن ثمة رأيًا يرفض هذه الفكرة، حيث يُوجد تفاوت جوهري بين الوسائط والبرنامج، وعلى الرغم من أن برنامج الحاسب الآلي يُعد بمثابة عنصر داخل الوسائط المتعددة، إلا أن هذا لا يُشير إلى تطابق بين الاثنين، ولذلك فإن تجسيد الوسائط المتعددة على وسائط مثل الأقراص المغناطيسية التقليدية أو الأقراص المدمجة لا يعني أنه يمكن تطبيق إطار قانوني خاص بالكيانات المنطقية على هذه الوسائط المتعددة²⁵.

02 - مصنف الوسائط المتعددة قواعد بيانات :

تصنيف الوسائط المتعددة كقاعدة بيانات، اقترح بعض الفقه الفرنسي إمكانية النظر إلى الوسائط المتعددة باعتبارها قائمة لقواعد بيانات، استنادًا إلى تعريف الملكية الفكرية لقواعد البيانات الوارد في المادة 3-112 من القانون الفرنسي، وكذلك وفقًا للتوجيه الأوروبي لعام 1996 الذي يصنف قواعد البيانات كمصنف أدبي، فني، أو موسيقي، أو مجموعات من النصوص، الأصوات، الصور، الأرقام، الوقائع، أو البيانات. بناء على هذا الأساس، عُدَّت الوسائط المتعددة قاعدة بيانات أساسية. إلا أن هذا الرأي واجه انتقادات كبيرة، حيث استُبعد مصنف الوسائط المتعددة من نطاق الحماية المنصوص عليها بموجب ذلك التوجيه الأوروبي.

الخاتمة:

التغيرات الكبيرة في التكنولوجيا أدت إلى واقع جديد في الاتصالات الحديثة، خاصة المحتوى المتعدد الوسائط، يعتمد نمو هذا المحتوى على مهارات ومعرفة متنوعة، وغالبًا ما يتطلب تعاون مؤلفين مختلفين. يقوم منتجو البرمجيات باستخدام التكنولوجيا بطريقة إبداعية، مما يحتاج إلى مهارات لاختيار الموارد وتنظيمها بشكل تفاعلي، لكن بسبب تعقيد المحتوى، تتداخل حقوق الملكية الفكرية، حيث يمكن للمؤلفين في مجالات مختلفة المطالبة بحقوقهم.

حماية المحتويات المتعددة الوسائط تعتبر قضية مهمة بسبب السرقات والانتهاكات المتكررة، مما يتطلب من أصحاب الحقوق والدول اتخاذ إجراءات لحماية هذه المحتويات. من الضروري تعديل القوانين الحالية لتكون متوافقة مع الثقافة المحلية واحتياجات العصر. عواقب تقدم التكنولوجيا تستدعي إعادة تقييم القوانين لحماية حقوق المؤلف.

تحتاج التشريعات الدولية إلى تنظيم واضح لحماية حقوق المبدعين، خاصة مع تشابه النسخة والأصل في العصر الرقمي، فهم كيفية عمل الإنترنت يعد أمراً حيوياً لتطوير حلول قانونية، يجب توسيع الحوار ليشمل مختصين في مختلف المجالات، وتعزيز الوعي بحقوق الملكية الفكرية لدى الأفراد والمستخدمين عبر الإنترنت.

الهوامش:

1 - احمد العيدوني، حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية: برامج الحاسوب وقواعد البيانات نموذجاً، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، البيئة المعلومات الآمنة: المفاهيم والتشريعات والتطبيقات، 06-07 افريل 2010، الرياض، ص 04.

2 - حسن شفيق، الوسائط المتعددة وتطبيقاتها في مجال الاعلام، رحمة للطباعة والنشر، 2006 ص 13.

3 - محمد حماد مرهج الهيبي، نطاق الحماية الجنائية للمصنفات الرقمية، مجلة الشريعة والقانون العدد 48، اكتوبر 2001، ص 376.

4 - اسامة احمد بدر، الوسائط المتعددة بين الواقع والقانون، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 14.

5 - محمد فليحي، النشر الالكتروني، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2014، ص 116.

6 - محمد السعيد رشدي، الانترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات، الانترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 88.

7 - عباس ناجي حسن الوسائط المتعددة في الاعلام الالكتروني، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

8 - محمود محمد لطفي صالح المعلوماتية و انعكاساتها على الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية، دار الكتب القانونية، مصر، 2014، ص 42.

9 - فاتح بهلولي، النظام القانوني للمصنف المتعدد الوسائط، مذكرة ماجستير فرع ملكية فكرية، كلية الحقوق، جامعة 2004 - ص 4، 8-10

10 - La commission de la terminologie de télécommunications propose de définir le terme multimédia comme un adjectif qui vise tout ce qui associe « plusieurs modes de représentation des information tels que textes, son, images. » Christian Féral-Schuhl, cyber droit-Le droit à l'épreuve de l'internet, éditions Dalloz, paris 6ème éd., 2010, p 449.

11 - حتى التشريعات ذات السبق في وضع المفاهيم القانونية لمستحدثات الإبداع كالتشريع الفرنسي لم يورد تعريفاً محدداً لمعنى الوسائط المتعددة في تقنين الملكية الفكرية، إلا ما تناولته بعض القرارات الوزارية و النصوص اللائحية التي حاولت تحديد المقصود بهذه المصنفات إلا أنها اقتصر في تعريفها على الجانب الفني لها دون تحديد

لطبيعتها، للتفصيل أكثر انظر : حمدي احمد سعد احمد ، الحماية القانونية للمصنفات في النشر الالكتروني الحديث ، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص 120.

12 -- تنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 26 أوت 1998 المتعلق بضبط شروط و كفاءات إقامة خدمات الانترنت و استغلالها على مايلي: " تعرف خدمات انترنات كما يلي: خدمة واب واسعة النطاق World Wide Web (W.W.W. WEB خدمة تفاعلية للاطلاع أو احتواء صفحات متعددة الوسائط Multimedia نصوص رسوم بيانية، صوت أو صورة موصولة بينها عن طريق وصلات تسمى نصوص متعددة Hypertexte". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63 ، السنة 35 ، الصادرة في 26 أوت 1998 ، ص 06.

13 - فاتح بهلول، مرجع سابق، ص14.

14 - Jean- Michel oullion, les métiers du multimédia , ED les guides de l'étudiant , opcit, 1997, p17.

15 - Jean- Michel ecdro ,le multimédia , E dmlan, 1998, p14

16 - نعيم مغيب، مخاطر المعلوماتية والانترنت، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 1998، ص37.

17 - اسامة احمد بدر، الوسائط المتعددة، المرجع السابق، 91.

18 - عرف الامر 03-05 المصنف الجماعي في المادة 18 منه بأنه: " يعتبر مصنفًا جماعيًا المصنف الذي يشارك في ابداعه عدة مؤلفين بمبادرة شخص طبيعي او معنوي واشرافه بنشره باسمه....".

19 - اسامة احمد بدر، الوسائط المتعددة، المرجع السابق، ص 131.

20 - عرف المشرع الجزائري مصنف السمعي البصري في المادة 16 منه التي تنص على انه: " يعتبر مصنفًا سمعيًا بصريًا المصنف الذي يساهم في ابداعه الفكري بصفة مباشرة كل شخص طبيعي".

21 - اسامة احمد بدر، الوسائط المتعددة، مرجع سابق، ص164، 161.

22 - فرحة زرواي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري- الحقوق الفكرية- ابن خلود للنشر والتوزيع الجزائري، الجزائر، 2006، ص 462.

23 - رامي ابراهيم حسن الزواهره، النشر الرقمي للمصنفات و أثره على الحقوق الأدبية و المالية للمؤلف، دراسة مقارنة في القانون الاردني و المصري و الانجليزي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013 ، ص230.

24 - Frédérique ,asseraf-olivier et E.Barbau, le droit du multimédia ,que sais-je? Ed 1996, p56.

25 - اسامة احمد بدر، مرجع سابق، ص180.